

صيانة صحيح مسلم من الإخلال والغلط وحمايته من الإسقاط والسقط

حديث ليس بهذه الصفة فإنه لا يحث لذلك وإن كان راويه فاسقا فعدم الحث حاصل قبل الإجماع فلا يضاف إلى الإجماع .

فأقول المضاف إلى الإجماع هو القطع بعدم الحث ظاهرا وباطنا والثابت عند الشك وعدم الإجماع هو الحكم ظاهرا بعدم الحث مع احتمال وجوده في الباطن فعلى هذا ينبغي أن يحمل كلامه فإنه اللائق بتحقيقه وإعلم .

إذا عرفت هذا فما أخذ عليهما من ذلك وقدح فيه معتمد من الحفاظ فهو مستثنى مما ذكرناه لعدم الإجماع على تلقيه بالقبول وما ذلك إلا في مواضع قليلة سننبه على ما وقع منها في هذا الكتاب إن شاء الله العظيم وهو أعلم